٧٠٠ ألف طالب في الجامعات الحكومية و٤٢ ألفاً بالدراسات العليا

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: قطعنا شوطاً كبيراً في تطوير نظام القبول الجامعي والمفاضلات

دفع الرسوم إلكترونياً لتبسيط الإجراءات وتخفيف العبء المالي على المتقدمين

| فادي بك الشريف

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم لـ«الوطن» عن قطع أشواط كبيرة لتطوير نظام القبول الجامعي والمفاضلات، ليصار إلى التقدم للمفاضلة عن بعد خلال المفاضلة القادمة، مع العمل على مشروع دفع الرسوم إلكترونياً بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف العبء المالي على المتقدمين.

كما كشف أن رئاسة مجلس الوزراء طلبت من جميع الوزارات تقديم تخصصات نوعية جديدة لبحث إمكانية إدراجها بالمفاضلة العامة، وأنه تم تأجيل إحالة مشروع قانون التعليم المسائي إلى مجلس الوزراء نظراً لأزمة النقل الحالية، في ظل عدم القدرة على تأمين وسائط نقل ليلية.

ونوه الوزير إلى سعي الوزارة بشكل دائم ومستمر إلى تأمين فرصة تعليم جامعي لأكبر شريحة ممكنة في المجتمع من خلال أعداد الناجحين في الشهادة الثانوية بجميع فروعها وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام الوزارة والجامعات والمعاهد العليا والتقانية، وفق أنماط التعليم المختلفة، وذلك بسبب ارتفاع نفقات التشغيل الكبيرة (مستلزمات العملية التعليمية، والتجهيزات المخبرية، ومتطلبات البحث العلمي، والطاقة،...) ونقص عدد الكوادر التعليمية (التدريسية والفنية) والزيادة الكبيرة بأعداد الطلاب.

وبين أنه سيتم التدقيق بالفحص الوطني لخريجي كليات الصيدلة، ومراجعة الأسئلة الامتحانية، ومنح الخريجين درجات الأسئلة الغريبة عن اختصاصهم.

وأكد الوزير إبراهيم التركيز على إنجاز أبحاث تطبيقية وتنموية من خلال الشراكة مع الوزارات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص وصولاً إلى اقتصاد المعرفة في سبيل تحقيق التطور العلمي والتنمية المستدامة.

كما كشف العمل على ربط الوزارة مع الجامعات من خلال شبكة ألياف ضوئية من أجل بناء قاعدة بيانات إدارية وتعليمية وبحثية، بما فيه تقديم خدمات إلكترونية في مراكز خدمة الطالب في الجامعات (مصدقة تأجيل، كشف علامات، حياة جامعية،...).

ولفت الوزير إلى إطلاق النموذج المرجعي لجودة التعليم العالي في سورية وذلك لإرساء دعائم الجودة والاعتمادية والنوعية في المؤسسات التعليمية بما يواكب التطور والتقدم العلمي وتعزيز الثقة بمخرجات التعليم العالي ووضع قواعد ومعايير الاعتمادية وتقييمها دورياً.

هذا ووافق مجلس الوزراء لهذا العام على قبول طلاب في معاهد إعداد المدرسين ملتزمين لمصلحة وزارة التربية في اختصاصات (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، لغات،...).

وقال الوزير: يقدر عدد الدارسين في الجامعات الحكومية نحو ٧٠٠ ألف طالب وطالبة، موزعين على ١٤٨ كلية، و٢١٣ معهداً تقانياً، علماً أنه تم بداية العام الدراسي الحالي قبول ١٦ ألف طالب وطالبة، وتم قبول طلاب في الجامعات بنسبة ٨٥ بالمئة من أعداد الناجحين في الثانوية العامة من المتقدمين إلى مفاضلات الكليات في الجامعات، وتم قبول نسبة ٨١ بالمئة من أعداد الناجحين في الثانوية العامة من المتقدمين إلى مفاضلة المعاهد التقانية.

وبين أن هناك أكثر من ٤٢ ألف طالب دراسات عليا باختصاصات مختلفة، وكل دكتور جامعي يشرف على نحو ١٠ رسائل دكتوراه وماجستير.

وخلال مذكرة تفصيلية، استعرض الوزير ما تم إنجازه في خطة الوزارة، مؤكداً أنه تم هذا العام رفع نسبة القبول في التعليم الموازي إلى ٥٠ بالمئة، وإجراء مفاضلة مركزية من الوزارة للاختصاصات الطبية في الجامعات الخاصة، وتم تحسين مدخلات القبول في جميع الاختصاصات الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخريجين.

وأضاف: تم إجراء مفاضلة مركزية موحدة مع وزارة الصحة للقبول في الدراسات العليا (كليات الطب، هيئة البورد السورية) وذلك بهدف عدم ضياع أي مقعد في الاختصاص وتأمين فرص أكثر للخريجين للتقدم مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتأمين كوادر للمشافي، وتطبيقاً للمرسوم التشريعي رقم /١٦/ لعام ٢٠٢٢ تم تخصيص عدد من المقاعد للالتزام لمصلحة وزارات (الصحة، التعليم العالي، الدفاع، الداخلية والتربية).

وأكد إبراهيم إصرار الوزارة على تمكين الطلاب الراغبين بدراسة الفرع الطبي وذلك في حال لم تساعدهم علاماتهم بالثانوية العامة على دراسته، على أن يتم ذلك وفق شروط معينة، مع التزام الطالب بالخدمة مدة ١٠ سنوات لمصلحة الدولة، علماً أنه تم قبول نسبة ١٠ بالمئة من خريجي المعاهد التقانية وكليات التمريض والعلوم الصحية لمتابعة الدراسة وتخريجهم كأطباء بالاختصاص الذي درسوه في معاهدهم.

كما لفت إلى دراسة جعل المفاضلة العامة مركزية للكليات الطبية في الجامعات الحكومية، وخاصة أنه تم تطبيق هذه التجربة في الجامعات الخاصة وحققت نتائج جيدة.

> ندرس إجراء مفاضلة عامة مركزية للكليات الطبية في الجامعات الحكومية

وأشار إلى زيادة القروض الطلابية الشهرية الممنوحة من صندوق التسليف الطلابي وجميع هذه القروض معفاة من الفوائد والرسوم والضرائب، ويتم المنح وفق أسس ومعايير معتمدة من مجلس الإدارة.

كما تمت زيادة عدد المقاعد المخصصة لذوي الشهداء في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد والتعليم المفتوح حيث أصبحت ١٥ مقعداً في كل اختصاص و٢ بالمئة في الجامعات الخاصة و٢ بالمئة دراسات عليا، وتم منح طبيعة عمل بنسبة ٤٠ بالمئة لمدرسي المعاهد التقانية و١٠ المئة لجميع الإداريين وفق المرسوم ٦ لعام ٢٠٢٢.

ونوه إلى صدور مرسوم توسيع الملاكات لأعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات (٣٥٠٨٥) شاغراً لتعيين كوادر تعليمية في الجامعات بموجب إعلانات، إضافة إلى صدور المرسوم رقم /٣٤٢/ لعام ٢٠٢٢ المتضمن ربط المكافآت والتعويضات لأعضاء الهيئة التعليمية بالإنتاج العلمي والبحثي (إشراف، تحكيم، تقييم، نشر،...) وإعفاء التفرغ من ضريبة الدخل.

وتابع: صدر قرار مجلس التعليم العالي باعتماد الكتاب الرقمي إضافة إلى الكتاب الورقي، وبلغ عدد الكتب الإلكترونية المعتمدة للدراسة في الجامعات الحكومية ٨٠٠ كتاب جامعي متاح على المواقع الإلكترونية، لكن تركنا الخيار أمام الطالب في حال اقتناء الكتاب الورقي أو الإلكتروني أو كليهما.

وحول واقع المشافي الجامعية، أكد الوزير أن المشافي الجامعية أنجزت منذ بداية العام الحالي (١٥ ألف صورة طبقي محوري، و١١ ألف عملية غسيل كلية، و١٤ ألف معالجة كيميائية، و١٢ ألف معالجة شعاعية، و١٥٠٠ قسطرة قلبية، و٤٥ ألف تحليل مخبري).

كما أكد العمل على تسريع الدور في عمليات زرع الكلية التي يتم إجراؤها في مشفيي المواساة والأسد الجامعي، مؤكداً العمل على إجرائها قريباً في مشفى تشرين الجامعي في اللاذقية.

وأضاف: احتلت سورية المرتبة السادسة على المستوى العالمي في موضوع زرع الكلية لعام ٢٠٢٢ فقد تم إجراء ٣٢٩ عملية زرع منها ٢٢٩ في قطاع التعليم العالي بشكل عام، منها ١٥٩ عملية في مشفى المواساة.

ونوه الوزير إلى إحداث مراكز علمية وبحثية باختصاصات نوعية (مركز أبحاث العلاجات الطبية الحيوية، مركز التمكين الريادي الطلاب..).

كما تم تعديل وتطوير الخطط والمناهج الدرسية في الجامعات بشكل مستمر مع تحديث التجهيزات المخبرية والبحثية ووسائل التعليم التقانية بما يواكب التطور العلمي وحاجات سوق العمل، منوهاً بإعادة تأهيل وصيانة المركز الوطني للتمييز بحمص الذي تم افتتاحه بداية العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ويتابع خريجو هذا المركز دراستهم باختصاصات نوعية علوم طبية حيوية، ليزر، أنظمة ذكية وروبوتيك، اتصالات ونظم المعلومات.

وأشار إلى اعتماد المدن الجامعية كهيئات مستقلة إدارياً ومالياً بموجب القانون ٢٩ لعام ٢٠٢٢ وتم تعيين مديرين عامين ومحاسبي إدارة واعتماد الهيكل التنظيمي لها.

ولفت إلى المشاركة في تداعيات وآثار الزلزال من خلال قيام المشافي التعليمية في حلب واللاذقية منذ اللحظات الأولى بعمليات الإسعاف وإجراء العمليات الجراحية وقيام طلاب الجامعات بالتبرع بالدم، وتقييم الواقع للمباني والمنشآت التي تعرضت لآثار الزلزال، وتشكيل فرق شبابية تطوعية في مراكز الإيواء وتوزيع المساعدات، وتأجيل الامتحانات وتعديل التقويم الجامعي لتعويض الفاقد التعليمي.

السكر يرتفع ٣٠ بالمئة.. فقط ١٢ مخالفة تموينية منذ بداية الشهر في حمص

| حمص ــ نبال إبراهيم

تشهد مادة السكر ارتفاعاً ملحوظاً وغير مسبوق بسعرها خلال الأيام القليلة الماضية في محافظة حمص، حيث سجل سعر الكيلو الغرام منه ٩ آلاف ليرة سورية بالتزامن مع ارتفاع نسبي بمعظم المواد الغذائية المختلفة.

وأشار عدد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها في أحد أسواق المدينة إلى أن الأسواق تشهد ارتفاعاً واضحاً بأسعار بعض المواد الغذائية وفي مقدمتها مادة السكر التي تعد من أهم المواد الأساسية للمستهلك والتي تجاوز سعر الكيلو منها في بعض المحال التجارية ٩ آلاف ليرة سورية خلال أيام فقط بعد أن كان سعر الكيلو يتراوح بين ٦٥٠٠ و٧ آلاف ليرة، لافتين إلى أن عدداً كبيراً من أصحاب المحال احتكروا المادة وادعوا نفادها.

وبين المواطنون أنهم وبعد ارتفاع سعر كيلو السكر توفر بكميات كافية في جميع المحلات والبقالات بعد انقطاعه لأيام لكن بزيادة تقدر بنحو ٣٠ بالمئة، وأنه مع أي ارتفاع لسعر للصرف ولو كان قليلاً يقوم التجار برفع أسعار البضائع مباشرة، علماً أن هذه المواد تكون موجودة لديهم قبل الغلاء وعند انخفاض سعر الصرف لا يخفضون الأسعار بحجة أنهم اشتروا المواد بالسعر المرتفع ولا يمكنهم تخفيضها.

من جانبهم أكد عدد من التجار وأصحاب المحال التجارية لـ«الوطن» أن سعر السكر يتعلق بشكل مباشر بسعر الصرف لكونها مادة مستوردة وهذا ما تسبب بارتفاع سعره خلال الآونة الأخيرة، لافتين إلى أن هذا الارتفاع مؤقت وسيعود السعر إلى الاستقرار خلال أيام وسينخفض بنحو ٥٠٠ إلى ألف ليرة سورية.

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن دوريات المديرية بالتعاون مع اللجان المشتركة والمجالس المحلية تقوم بشكل مستمر بمراقبة حركة الأسواق ومنع احتكار أي مادة من بعض ضعاف النفوس، لافتاً إلى أنه تم تكثيف دوريات المديرية وحماية المستهلك في الأسواق لضبط المخالفات بشكل عام مع التركيز على مادة السكر، منوهاً بأنه تم تنظيم ١٢ ضبطاً تموينياً بمخالفات البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن السعر والامتناع عن البيع منذ بداية الشهر الجاري حتى تاريخه.

وأشار اليوسف إلى ضرورة مشاركة جميع الوحدات الإدارية في عملية مراقبة أسعار مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية وحركة الأسواق بالتعاون مع عناصر شعب حماية المستهلك لمنع ارتفاع أو احتكار أي مادة، مشدداً على ضرورة الشكوى والإبلاغ عن أي مخالفة أو شراء أي مادة بسعر غير نظامي لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

خلال اطلاعه على الخدمات في مركز انطلاق السومرية.. شدد على ضرورة تنظيم عمل حركة النقل مع الدول المجاورة

محافظ دمشق تفقد سير العمل في مشروعي عقدة المواساة ومركز انطلاق الجنوب

الوطن

تفقد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي أمس سير العمل في مشروع عقدة المواساة وأعمال تجهيز مركز انطلاق الجنوب الجديد جانب دوار البطيخة أول شارع الـ/٣٠/ وعلى خدمات النقل وسير الرحلات في مركز الانطلاق الغربي «السومرية»، وذلك في إطار متابعة المشاريع التنموية.

وأثناء تفقده تنفيذ مشروع عقدة المواساة استمع محافظ دمشق من القائمين على المشروع إلى شرح مفصل عن سير الأعمال الإنشائية ونسب الإنجاز والمشاكل التي تعترض العمل ووجه مديري الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي والمديرين المعنيين بضرورة الإسراع في معالجة أي مشكلة تعوق العمل لإنجاز المشروع وفق البرنامج الزمني المحدد لكل مرحلة من مراحله.

كما تفقد كريشاتي أعمال تجهيز مركز انطلاق الجنوب الجديد الذي سيحل بدلاً من مركز انطلاق درعا والسويداء وريف دمشق الجنوبي المقام حالياً في منطقة باب مصلى، داعياً إلى تسريع وتيرة العمل فيه لوضعه بالخدمة خلال الفترة القادمة وتأمين وسائط النقل العامة لتقديم خدمة نقل المواطنين من المركز وصولاً إلى المدينة.

وفي مركز الانطلاق الغربي بالسومرية اطلع كريشاتي على الخدمات المقدمة في مركز نقل المسافرين إلى لبنان والأردن ووضع خطوط النقل العامة الداخلية وسير الرحلات من وإلى المركز، واستمع من المواطنين والسائقين على الخطوط إلى شكاواهم وملاحظاتهم حول مستوى خدمات النقل المقدمة لهم.

وشدد كريشاتي على ضرورة تنظيم عمل حركة النقل مع الدول المجاورة في مركز السومرية والزام جميع وسائط النقل العاملة على خطي الأردن ولبنان بالانطلاق من هذا المركز حصراً وحجز أي وسيلة نقل تعمل من خارجه إضافة إلى إغلاق أي مكتب نقل يعمل من خارج المركز.

ودعا الهيئة الإدارية المشرفة على المركز إلى تكثيف عملها لتحسين مستوى الخدمات وتبسيط الإجراءات وتأهيل مواقف ومظلات الانتظار وزيادة عدد وسائط النقل لاسيما باتجاه منطقة الزبداني ومضايا وسرغايا والاهتمام بزراعة الأشجار ضمن المركز.

بسبب ضعف الرواتب

٤٠٠ موظف يتخلون عن وظائفهم في الدوائر الحكومية في السويداء خلال أربعة أشهر

| السويداء– عبير صيموعة

باتت ظاهرة تقديم الاستقالات من العمل الوظيفي وطلب الانفكاك من العمل من دون بلوغ السن التقاعدي واقعاً ملموساً في الدوائر الحكومية في السويداء وخاصة لدى القطاع الصحي.

وأكد رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب لـ«الوطن» التسرب الكبير من القطاع العام سواء بالاستقالات أم طلبات التقاعد حسب سنوات الخدمة وليس العمر الوظيفي، الأمر الذي ينذر بخطر تفريغ القطاع العام من عمالته، وخاصة أن المسابقة المركزية لم تغط النقص الحاصل في جميع المؤسسات كما أن التأخير في تأشيرة الجهاز المركزي لعقود الناجحين ضمن تلك المسابقة وخاصة للفئات الثالثة والرابعة والخامسة أدى إلى التأخير في التحاق الناجحين بوظائفهم رغم مرور أشهر على صدور نتائج المسابقة.

وأشار إلى أن عدد العمال المتسربين من المؤسسات الخدمية في المحافظة سواء عن طريق الاستقالات أم التقاعد منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر الرابع منه وصل إلى ٤٠٠ عامل منهم أكثر من ١١١ عاملاً في قطاع الصحة وحدها، لافتاً إلى أن هذه الأرقام لا تشمل عدد الاستقالات في القطاع التربوي والتي توازي القطاع الصحي أو تزيد عليه.

وأوضح أيوب أن هذه الأرقام تعتبر مؤشراً خطيراً وخاصة أنه وبحسبة صغيرة يتبين أن عدد المتسربين يصل وسطياً بالشهر إلى ١٠٠ موظف، الأمر الذي يفرض بالضرورة أن تكون هناك إجراءات سريعة وقرارات جريئة من الحكومة تضمن تأمين العمالة وخاصة العمالة الشابة للقطاعات الإنتاجية وإلا فإننا ذاهبون إلى إفراغ القطاع العام وإفراغ البلد من العمالة، وبجميع الفئات وخاصة الشبابية منها.

وأكد على ضرورة الإسراع بعملية تأمين النقل الجماعي للعاملين جميعاً وخاصة أن أجور النقل باتت تستحوذ على القسم الأكبر من الراتب مع التأكيد على زيادة قيمة تلك الرواتب والأجور بما يتناسب مع الأسعار لأنه وضمن الظروف المعيشية الصعبة والواقع الاقتصادي الضيق فكثير من الموظفين أكدوا للنقابات التي يتبعون إليها أن الجلوس في المنزل مع ما سيحصلون عليه من رواتب تقاعد مبكر سيكون أكثر ربحاً من الذهاب إلى العمل يومياً.

وأشار عدد كبير من العاملين في القطاعين الصحي والتربوي ممن التقتهم «الوطن» أن أسباب تقديم استقالتهم إنما تعود إلى الأوضاع الاقتصادية وغلاء كل سبل المعيشة وعدم تحقيق الراتب حالة الاستقرار المعيشي مع الالتزامات المادية الكبيرة المطلوبة مع عجز الراتب عن تأمين أبسط متطلبات الحياة المعيشية من مأكل ومليس وطبابة وخاصة أن القسم الأكبر منه يذهب أجور تنقلات إلى وظائفهم، الأمر الذي دفعهم إلى تقديم الاستقالات أو طلبات التقاعد المبكر والبحث عن فرصة عمل لدى القطاع الخاص أو البحث عن فرص عمل خارج البلاد بعقود عمل مقبولة.

كلام رسمي جداً

وزارة الصحة عن فقدان حليب الأطفال: ينحصر عملنا بتسجيل الحليب ومراقبته

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» المحترم

إشارة إلى ما نشرته صحيفة «الوطن» تاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠٢٣ بعنوان «استمرار فقدان حليب الأطفال...» نبين ما يلي: ينحصر عمل وزارة الصحة بتسجيل حليب الأطفال ومراقبته فنياً وتقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – المؤسسة العامة للتجارة الخارجية / فارمكس / بعملية التسعير بالقطع الأجنبي، ثم تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتسعير بالليرة السورية، ويقوم مصرف سورية المركزي بإجراءات التمويل وفق الأولويات المتوافرة لديهم، ويتم الاستيراد والتوزيع على المحافظات من القطاع الخاص (الشركات المستوردة)، وتقوم لجان رقابية من مديريات الصحة بإجراء جولات مكثفة دورية على الصيدليات والمستودعات لضبط المخالفات والالتزام بالأسعار الرسمية واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين، وبلغ عدد الصيدليات التي تمت زيارتها في الربع الأول من هذا العام /١٠٨٧/ صيدلية وتمت محاسبة المخالف منها وفقاً للقوانين والأنظمة.

وفي إطار سعي وزارة الصحة لتعزيز توافر مادة حليب الأطفال ولاسيما بعد كارثة الزلزال قامت وزارة الصحة بما يلي:

منحت وزارة الصحة مؤخراً موافقات مبدئية لتعبئة حليب الأطفال قيد استكمال الترخيص، وتضمنت قائمة الاحتياج التي تم تزويد اللجنة العليا للإغاثة بها بنداً متعلقاً بضرورة تعزيز توافر حليب الأطفال، وهذه القائمة هي التي يتم توزيعها للدول والمنظمات التي أرسلت/ترسل المساعدات الإنسانية /الإغاثية/ الصحية إلى سورية.

وتنتهز وزارة الصحة هذه الفرصة لإلقاء الضوء على المدونة السورية لضبط تسويق بدائل حليب الأم الصادرة عن وزارة الصحة بالقرار التنظيمي رقم ١٩ / ت / ٢٠٠٠ والذي يهدف إلى حماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية وتنظيم الاستعمال الصحيح لبدائل حليب الأم عندما تدعو الضرورةٍ إليها. وذلك لكون الرضاعة الطبيعية وسيلة ليس لها نظير في تزويد الرضع بالغذاء المثالي من أجل النمو والتطور الصحي وتشكل أساساً حيوياً وعاطفياً فريداً بالنسبة لصحة الأم والطفل على السواء.

واسمحوا لنا أن تعرب الوزارة عن ترحيبها الدائم للتعاون التام مع وسائل الإعلام، فهي تعتبرهم الشريك الفعال في العمل المتعلق بصحة الفرد والمجتمع، ولاسيما أن الوقاية والعلاج واتباع السلوكيات الصحية العامة لا يمكن أن تتم من دون التنسيق المشترك كفريق عمل واحد.

يرجى الاطلاع ونشر الرد، شاكرين تعاونكم

معاون وزير الصحة
لشؤون الصيدلة والهندسة الطبية
د. رزان عمر سلوطة